تقييم الآداء الإجتماعى للمؤسسات الصناعية في دعم نظم الإدارة البيئية : بالتطبيق على القطاع الصناعى بمدينة المنصورة

د/ على يونس إبراهيم سيدأحمد – استاذ إدارة الأعمال المساعد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

تمهيد

أصبحت حماية البيئة و المحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة ، وأصبحت مراعاة و تطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، و مع ذلك فإن الكثير من المؤسسات و خاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماما كبيرا بنظم الإدارة البيئية ، و بكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها.

ذلك على الرغم من أن مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية و تعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث و تطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة و تخفيض معدلات الحوادث، فضلا عن زيادة كفاءة العاملين و رفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة و الحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة و صورتها و زيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد.

في ظل هذه الاهتمامات المتزايدة بالبيئة و الحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في منشآت الأعمال، و من أهم هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التي هي من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال و الأعمال حول العالم ، و تبرز أهمية هذا الطرح فيما جاء به من تضمين الدور الذي تقوم به الشركات في مجال التنمية المستدامة، و تحميلها –أي الشركات- مهمة أساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي.

و قد تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم نظم الإدارة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان غاية التكامل.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها هذه الشركات و المؤسسات لدمج الاهتمامات و القضايا الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية في صنع القرار و استراتيجيات و سياسات و قيم و ثقافة الشركة و العمليات و

الأنشطة داخل الشركة بشفافية و محاسبة ، ليتم تطبيق أحسن الممارسات، هذه الممارسات في نهاية الأمر تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الشركات.

و بقدر ما يحقق تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمنظمات و المجتمعات و للبيئة فهي تفيد الشركات و تزيد من أرباحها في الوقت نفسه.

من خلال هذا التعريف المختصر و الشامل يتضح تماما أن الاهتمامات البيئية هي جزء لا يتجزأ من ممارسات و تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في الشركات، إذ أنه نتيجة لأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية البيئية ظهرت بعض المحاولات لصياغة مواثيق و معايير تحدد مواصفاتها الأخلاقية والاجتماعية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المواثيق الدولية الأخرى.

و يكون دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة ، و كذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين و العاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية و الجمعيات المتخصصة من أجل رصد عملياتها وموائمتها مع الشروط البيئية بعد الحصول على الشهادات البيئية العالمية.

و لو أردنا الربط بصيغة مختصرة بين كل من المسؤولية الاجتماعية و الإدارة البيئية فإننا نقول بأنه ما من منظمة تطبق أساليب و أدوات المسؤولية الاجتماعية إلا و تحترم البيئة و تواجه التزاماتها البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل و لا يكتمل إلا به ، و هو ضرورة على مستوى الاقتصاد الدولي كما هو ضرورة على مستوى منشأة الأعمال، فحث المنظمات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة و دعم نظم الإدارة البيئية لديها في حدود إمكاناتها و نطاق مسؤولياتها.

من خلال هذا البحث سيحاول الباحث في البداية التطرق بشيء من التفصيل للمفاهيم النظرية بخصوص كل من الإدارة البيئية و المسؤولية الاجتماعية، ثم يخلص إلى التأكد على أهمية الارتباط بينهما ، و نوضيح كيف أن الاهتمام بالبيئة و الحفاظ عليها جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال التي يخصص له أهمية بالغة و يعنى به خصوصا في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر مظاهره الجديدة التي تملي

على منظمات الأعمال معطيات جديدة في الجوانب الاجتماعية و البيئية ، وتشتمل هذه المقدمة على النقاط التالية :

١ـ مشكلة البحث .

٢ـ أهمية البحث .

٣ـ فروض البحث .

٤ـ أهداف البحث .

٥ـ محددات البحث

٦ـ منهجية البحث المستخدمة.

٧ـ محتويات البحث

مشكلة البحث:

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة و الموارد البيئية المختلفة، اذ أصبح تبني نظم للادارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة و تحسين أدائها الاقتصادي و كذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو في المصلحة الاقتصادية للمنظمات الأعمال ، ذلك أن معظم عناصر انتاجها هي من البيئة ' وفي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية و كفاءة نظم الإدارة البيئية، و لعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض.

وسيكون محورهذا البحث من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

"ما مدى إلتزام منشآت الأعمال بالقيام بمسؤوليتها الإجتماعية في دعم نظم الإدارة البيئية "؟

و ستفتح هذه الاشكالية تساؤلات فرعية في غاية الأهمية و هي:

ـــ ما هو مدى إدراك المسئولين بالقطاع محل الدراسة لمفاهيم المسؤولية الإجتماعية ، ودورها فى تحقيق التنمية البيئية ؟

_ مـا هـى المشـاكل والمعوقـات التـى يواجههـا تطبيـق هـذه المفـاهيم فـى الواقـع العملى .

ـ مـا هـى المقومـات التـى تسـاعد علـى نجـاح منشـآت الأعمـال فـى التطبيـق الفعلـى للمسؤولية الإجتماعية لتحقيق التنمية البيئية ؟

أهمية البحث :

سـوف ينـاقش الباحـث فـى هـذا الجـزء كـلا مـن الأهميـة الأكاديميـة والتطبيقيـة لموضوع الدراسة.

(أ) الأهمية الأكاديمية :

تنبع اللأهمية الأكاديمية لهذا البحث من خلال مايلى :

١ ـ تلقـى هـذه الدراسـة الضـوء علـى موضـوع هـام ، وهـو مـدى التـزام منشـآت الأعمال بالقيام بمسؤوليتها الإجتماعية ، وخاصة فى مجال الإدارة البيئية

٢ ـ التعـرف علـى المنـاهج المختلفـةالتى تسـتخدمها منشـآت الأعمـال للقيـام بمسؤوليتها الإجتماعية .

ب ـ الأهمية التطبيقية :

وتتمثل تلك الأهمية فى النقاط التالية :

١ ـ التعـرف علـى مشـاكل ومعوقـات قيـام منشـآت الأعمـال بممارسـة مسـؤوليتها الإجتماعية بأسلوب علمى .

٢ ـ التوصـل الـى مجموعـة مـن المبـادئ والمحـددات التـى تسـاعد فـى تحسـين فاعليـة تطبيـق منشـآت الأعمـال لمسـؤوليتها الإجتماعيـة، بمـا يمكنهـا مـن تحسـين قـدرتها التنافسية .

٣ ـ التعرف علـى مـدى تـوافر المقومـات اللللأزمـة لتطبيـق منشـآت الأعمـال لمفهـوم المسـؤولية الإجتماعيـة بشـكل فعلـى ، ومـدى ادراك المسـؤولين بتلـك المنشـآت لمفـاهيم وتطبيقات المسؤولية الإجتماعية فى مجال التنمية البيئية .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على أساس اختبار صحة الفرض التالي :

"يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة ممن ينتمون لمستوبات إدارية مختلفة (إدارة عليا – إدارة وسطى – إدارة تنفيذية) ، بشأن كل عنصر من العناصر التالية " :

- مجالات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية .
- أهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال .
- مشاكل التطبيق الفعلى لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.
- المبادئ المطلوبة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية .
- المقومات المطلوبة للتطبيق الفعال لمفهوم المسؤولية لأ الإجتماعية.

أهـــداف البحث:

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

- تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نظرا لاختلاط المفاهيم المرتبطة بها .
- تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي ، ليس اتجاه أصحاب المصالح فقط و إنما تجاه بيئتها على المستوى العام.
- كيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها .
- دمج الاهتمامات الجزئية على مستوى المنشأة بالاهتمامات البيئية ابصورة عامة.
- تحديد المشاكل المرتبطة بالتطبيق الفعلى للمسؤولية الإجتماعية لتحقيق التنمية البيئية .
- تحديد المقومات اللازمة لتطبيق المسؤولية الإجتماعية لتحقيق التنمية البيئية
- تقديم النتائج والتوصيات بناء على ما تسفر عنه هذه الدراسة .

محددات البحث :

(أ)- سوف تتم هذه الدراسة خلال عام ٢٠١٣ .

(ب)- سوف تقتصر الدراسة على المقومات الداخلية سواء كانت مقومات مادية أوبشرية أومادية (دون المقومات الخارجية) اللأزمة لتطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية بصورة فعالة .

(ج)- هـذا البحـث يعبـر عـن آراء واتجاهـات المسـئولين بالقطـاع محـل الدراسـة وليس عن سياسات هذا القطاع (استقصاء آراء واتجاهات وليس استقصاء حقائق)

(د) – سـوف تقتصـر الدراسـة علـى الشـركات الكبـرى التـى تمثـل القطـاع الصـناعى فى مدينة المنصورة (مجتمع الدراسة) ، وتتمثل فى المؤسسات التالية :

١ـ شركة الدقهلية للغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٢ـ مصنع السماد بمدينة طلخا.

٣ـ شركة الزيوت والصابون بمدينة المنصورة .

٤ـ الشركة العامة للخشب والراتنجات بمدينة المنصورة

منهجية البحث المستخدمة:

تشـمل منهجيـة البحـث تحديـد نوعيـة البيانـات وطـرق جمعهـا وكـذلك الأسـاليب المستخدمة فى تحليلها ، وذلك على النحو التالي .

(أ) نوعية البيانات وطرق جمعها :

(١) البيانات الثانوية :

وسوف يتم الحصول عليها من خلال :

- **الإعتمـاد علـى المراجـع المتاحـة فـى مجـال المسـؤولية الإجتماعيـة لمنظمـات الأعمال ، من كتب ودوريات عربية وأجنبية .**
- **تقارير الأداء عن القطاع محل الدراسة .**
- **التقـارير التـى تصـدرها الجهـات المتخصصـة عـن أنشـطة والمسـاهمات البيئيـة للقطاع محل الدراسة .**

ـ الدراسات والأبحاث التى تمت فى مجال هذه الدراسة .

(٢) البيانات الأولية :

وسوف يتم الحصول عليها من خلال :

- **قائمـة الإستقصـاء التـى سـوف توجـه إلـى المسـئولين بالمسـتويات الإداريـة للقطاع محل الدراسة .**

- المقابلات الشخصية مع المسئولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات ممارسة المسؤولية الإجتماعية للقطاع محل الدراسة .

ب- أساليب تحليل البيانات :

بالإضافة إلى استخدام الباحث لأساليب التحليل الوصفي للبيانات والتى تتضمن حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات الخاصة بكل سؤال من أسئلة الاستقصاء ، وفى ظل طبيعة البيانات وأسلوب الدراسة واختبارات الفروض فقد استخدم الباحث الأسلوب التالى لتحليل البيانات(3) :

- تحليل التباين من الدرجة الأولي لـ" كروسكال واليز "

(Kruskal – wallis one – way Analysis of Variance)

يستخدم تحليل التباين من الدرجة الأولي لـ " كروسكال واليز " لاختبار الفرضيات الصفرية التى تقضي بأن " عدة عينات مستقلة قد سحبت من نفس المجتمع ، أى أنه يختبر مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من المجموعات ذات البيانات الرتبية أو التى يمكن ترتيبها .

ويتطلب استخدام هذه الطريقة الإحصائية ترتيب البيانات الخاصة بجميع العينات موضوع الدراسة ترتيباً تصاعدياً وكأنها عينة واحدة ، حيث تعطي أصغر درجة للرتبة الأولي والدرجة التى تليها فى أى عينة كانت تعطي للرتبة الثانية ، وهكذا بالنسبة لجميع الدرجات الخاصة بجميع العينات التى تجري المقارنة بينها ، وتفترض هذه الطريقة أنه إذا كانت العينات جميعها مسحوبة من نفس المجتمع فإنه يتوقع أن يكون متوسط الرتب لكل عينة متساوياً مع متوسط الرتب للعينات الأخري ، كما يكون متوسط مجموع الرتب كلها مساوياً لمتوسط عدد الرتب .

محتويات البحث :

سوف يتم إنجاز هذا البحث على النحو التالي :

- الإطار النظري للدراسة
- الدراسة الميدانية واختبارات الفروض .
- النتائج والتوصيات
- المراجع الاساسية للدراسة

الإطار النظرى للدراسة

سوف يتناول لباحث فى هذا الجزء النقاط النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة ، وسوف يتم ذلك على محورى الإدارة البيئية من ناحية والمسؤولية الإجتماعية من ناحية أخرى ، وسوف تتم هذه المناقشة من خلال النقاط التالية :

- **مفهوم الإدارة البيئية .**
- **مستويات الإدارة البيئية .**
- **مفهوم الإدارة البيئية فى منشآت الأعمال .**
- **أهمية منظومة الإدارة البيئية على مستوى الوحدة الإنتاجية .**
- **تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية .**
- **النظريات التى تفسر المسؤولية الإجتماعية .**
- **تعريف المسؤولية الإجتماعية .**
- **الميثاق العالمى للمسؤولية الإجتماعية .**
- **أهم المؤشرات التى تقيس الآداء الإجتماعى لمنظمات الأعمال .**
- **المسؤولية الاجتماعية و دورها في تفعيل الإدارة البيئية .**

مفهوم الإدارة البيئية:

على الرغم من أهمية الإدارة البيئية كمفهوم إداري أساسي بالنسبة للشركات اليوم إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي و لا بالتنظيم الإداري المناسب،ومن خلال هذا الجزء نتعرف على مفهوم الإدارة البيئية على مستوى الدولة و على مستوى منشآت الأعمال .

يعتبر مفهوم الإدارة البيئية امتداد لمفهوم الإدارة بمعناه العام و خاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل الإنتاج، االتمويل، الموارد البشرية ، و عند التنفيذ فهو يعتمد على أساليب الإدارة التقليدية: التخطيط، التنظيم، التوجيه، و ذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع و الأشكال لتحقيق أهداف محددة و تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.

و إشكاليات الإدارة البيئية يمكن طرحها على هيئة عدد من التساؤلات كما يلي:

- **كيف نحدد "المرغوب" بيئيا؟**
- **ما المحددات(علمية، فنية، مالية، اجتماعية) التي يجري داخلها اختيار أدوات إدارة شؤون البيئة في مجتمع ما؟ و ما التركيبة المثلى من هذه الأدوات؟**

ما الأهداف ممكنة التحقيق (الواقعية) لعملية الإدارة(١).

وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى مفهوم الإدارة البيئية على إنه مجموعة من السياسات و المفاهيم و الإجراءات و الالتزامات و خطط العمل التي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه و تفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك النظام كل في اختصاصه هذا بالإضافة إلى تطبيق هذه الأساليب و الإجراءات في الواقع العملي و إعداد التقارير الدورية عن نتائج ذلك التطبيق.

و ترجع أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى ما يلي(٦):

- **تعد نظم الإدارة البيئية أداة لتطوير نظم الإنتاج و التشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلا.**
- **يعمل نظام الإدارة البيئية على منع الإسراف و الضياع في الخامات و الطاقة.**
- **يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق فائض للشركات و مؤسسات الأعمال ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات و الطاقة و مستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج.**
- **منع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض.**
- **تحسين المراكز المالية للشركات و لمؤسسات الأعمال.**
- **اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات الشركات التي تطبق نظم الإدارة البيئية.**
- **التحسين المستمر في مواصفات المنتوج و تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج .**

مستويات الإدارة البيئية:

هناك مستويين للإدارة البيئية تربط بينهما علاقة تبادلية، و هما الإدارة البيئية على مستوى المنشأة و الإدارة البيئية على مستوى الدولة، و أهداف المستوى الأول هي الالتزام بما يحدده المستوى الثاني من صفات لنشاطات المنشأة، و بالذات ما يخرج عنها إلى البيئة الخارجية من انبعاثات و تصريفات و مخلفات صلبة.

و أهداف المستوى الثاني هي الحفاظ على بيئة صحية للإنسان و لكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و العمل على التوازن البيئي و تحقيق الهدف الاستراتيجي للبيئة المستدامة.

١. <u>الإدارة البيئية على مستوى الدولة:</u>

الإدارة البيئية على مستوى الدولة تتطلب ما يلي (2):

- **البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته على نحو ما هو مألوف في التنظيم الخطي في أغلب الأجهزة الحكومية، كما في النقل أو الاتصالات أو المياه أو الكهرباء ، فقضايا البيئة تقطع عرضا في كل قطاعات التنظيم الرأسي.**
- **و من ثم إيجاد كيان مسؤول عن شؤون البيئة في الدولة (إنشاء وزارة مستقلة أو جهاز مثلا) لضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الرأسية لتحقيق الأهداف البيئية و تحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية بنشر الوعي البيئي و التي هي أقرب إلى طبيعة المشاكل البيئية، و لضمان فاعلية عملية الالتزام و بالتالي تحقيق التنسيق البيئي بين الأجهزة المعنية بالبيئة فانه لا بد من اعتبار العوامل التالية:**

- **وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف، من ناحية، أو ضرر للبيئة يمكن تلافيه، من ناحية أخرى.**
- **المرونة و الاستمرارية و التقدم بإصرار نحو الهدف، دون القفز فوق محددات الواقع، و بما يسمح بالتكيف مع التحولات و التقلبات في النظام المؤسسي و المناخ السياسي السائد.**
- **إدخال أفكار حديثة في عملية و برامج الالتزام، مثل تشجيع "الإنتاج الأنظف" أو الاتفاقيات المرحلية مع المنشآت المطلوب منها الالتزام.**
- **تنمية علاقات تعاون مع المطلوب منهم الالتزام.**
- **تنمية الرقابة الذاتية و ضمان تحقيقها بنزاهة و شفافية.**

٢ <u>الإدارة البيئية على مستوى المنشأة:</u>

هناك فرق في الوطن العربي بين منشأة القطاع العام أو المشترك(التي تملكها أو تساهم فيها الدولة) و بين المنشأة الخاصة، و القدر الأكبر من النشاط الاقتصادي في بلادنا، و على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية هو في القطاع الأول.

تهدف المنشأة الخاصة إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية، في حدود ما تسمح به النظم و القوانين و التقاليد.

مفهوم الإدارة البيئية في منشآت الأعمال:

هي معالجة منهجية لرعاية البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع، و أعمال هذه المعالجة هو أصلا عمل طوعي يأتي بمبادرة من قيادات المنشأة أو المؤسسة القائمة بهذا النشاط، و تناول القيادات للأمر لا يقتصر على التقييم النقدي لمزايا إقامة منظومة للإدارة البيئية، بل يندرج أيضا إلى النظر في المخاطر التي تتعرض لها المنشأة إذا لم يشمل الاهتمام للاعتبارات البيئية(الحوادث، القدرة على الحصول على التمويل اللازم، أو التنافس في السوق أو دخول أسواق جديدة).

لقد أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج و الاستهلاك الراهنة ليست مستدامة و أن على المنشأة الراغبة في الاستمرار في السوق أن تدرج بشكل تدريجي و متواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها و مخططاتها بعيدة المدى.

و لعل أهم أدوات تحقيق هذا الدمج هي إقامة منظومات الإدارة و المحاسبة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة المنشأة البيئية و ما زال العمل يجري بجدية في المنظومة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) في إطار المواصفة ايزو ١٤٠٠٠ ، لتطوير أدوات أخرى أكثر تعقيدا و عمقا و أساليب مختلفة للتقييم البيئي.

و لقد تحمست دوائر الأعمال لتطوير هذه الأدوات إيمانا منها بفائدتها، إلا أن تطبيقها قد كشف عن الحاجة إلى وضوح أكثر في شأن مفاهيم نظم الإدارة البيئية و مفاهيم مراجعة النظم البيئية، كما كشف أيضا و نظرا للابتعاد عن الأداة التشريعية في تطبيق هذه المفاهيم عن مسالة ضمان التزام جميع الأطراف المتنافسة بنفس القواعد في التطبيق ، الأمر الذي تتطلبه اتفاقيات التجارة الدولية الجديدة و المنظمة القائمة على تنظيم هذه الاتفاقيات (wto) و هذه المسألة التي انشغلت بها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي في تطوير معايير لنظم الإدارة البيئية و مراجعتها و

الأدوات الأخرى الجديدة التي تتدرج حول المغزى العريض لهذه المبادرة لتكون المعيار الدولي الذي تسير عليه كل المحاولات الوطنية لإقامة منظومات للإدارة و المراجعة البيئة.

أهمية منظومة الإدارة البيئية على مستوى الوحدة الإنتاجية:

هناك أسباب مهمة تدفع المنشآت الصناعية للاهتمام بإقامة منظومات للإدارة و المراجعة البيئية، و نوجزها فيما يلي(2):

- ***الالتزام بالتشريعات :***

يسود العالم اليوم تزايد ملحوظ في سياسة حماية البيئة و إستراتيجيتها و التشريعات و اللوائح التنظيمية لتنفيذها، و في نفس الوقت هناك أكثر على تحقيق الالتزام بالتشريعات و اللوائح و بطرق مبتكرة في أحيان كثيرة تختلف في منطلقاتها عن الأسلوب التقليدي لتحقيق الالتزام عن طريق السيطرة، مثل أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام و المنشآت الصناعية، و التدقيق في تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية في أحداث التلف البيئي، و تقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلف، أو ابتكار أساليب جديدة قائمة على آليات السوق لتحقيق الالتزام أو تقديم حوافز اقتصادية لتنشيط جهود الالتزام و من ثم فلا بد من الاعتماد على نماذج مبتكرة لتحقيق الالتزام تقوم على جهد مشترك و التزام طوعي في جو من الصراحة و المكاشفة و اقتناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذا التعاون لتحقيق الالتزام بالتشريعات السائدة.

- ***تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة:***

تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة و تزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية و المنشآت الصناعية لوقف التلوث و إصلاح التلف البيئي مما فرض على المنشآت الصناعية اهتماما متزايدا بالاستجابة لهذا الضغط و تحسين صورة المنشأة و إظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصا و أن الضغط يأخذ الآن أشكالا جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الإعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها.

- ***المنافسة:***

عزوف المستهلكين عن منتجات المنشأة ذات الأداء البيئي المتدهور يؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي، هذا الضعف التنافسي ناجم أيضا عن ارتفاع تكلفة إنتاجها نظرا لما يصاحب سوء الأداء البيئي من هدر في الموارد و الطاقة و تدهور في نوعية المنتجات، أما على

المستوى الدولي فان عولمة النشاط الإنتاجي و الاقتصادي في عالم اليوم و الاتفاقيات الدولية التي تحكم الأداء البيئي للدولة و منشآتها قد تنتهي باستبعاد إنتاج المنشأة الملوثة من السوق العالمية نتيجة لتشريعات و لوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة جدا عن دولة المنشأة ، لا تملك هذه الأخيرة أن تتدخل في شأنها، باعتبارها مسائل خاصة بالسيادة الوطنية، و هناك اليوم قائمة يتزايد طولها للمواد المحظور استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، و قد يبدو لأول وهلة أنه ليس لهذه الإجراءات تأثير على السوق المحلية، إلا أن مسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل و الاهتمام.(12)

- ***الاعتبارات المالية:***

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المنشأة.

- تحديد التصريفات و مخلفات الإنتاج و فرض الضرائب أو الرسوم عليها.

- مواقف البنوك و شركات التأمين من المنشأة و ما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.

عدم تحقيق الوفر في الخامات و السلع الوسيطة و الطاقة الناجم عن استخدام أساليب إنتاج لا ينتج عنها تلوث.

- ***متطلبات سوق التصدير:***

ممثلو الدول النامية لم يشاركوا بشكل جدي في صياغة المواصفات و مقاييس جودة البيئة إلا أنه في النهاية لا بد من الالتزام بها لدعم قدرة هذه الدول على التصدير.

و يتوقف تطبيق هذه المواصفات على المستوى التكنولوجي و مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة و مؤسساتها المنتجة و يتوقع أن تطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية.

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

مع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية، حيث جاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي بأشكاله المختلفة: الصدقات، الزكاة، الوقف، و مع انطلاق الثورة الصناعية و سيادة معايير الربحية و سيطرة القطاع الخاص و آليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم للشركات في التنمية الاجتماعية

و مع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج و خطط استراتيجيات.
و قبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبادرة تسعى إلى تفعيل دور الشركات في المجتمع و التي سميت بالاتفاق العالمي(7)
وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن ال ٢٠، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٢ تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.(14)
يؤرخ لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منتصف التسعينات من القرن الماضي، و منذ ذلك التاريخ و هي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية و الدولية، و يرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي و خصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية و مع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيار أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار و عليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين و جمعية المحاسبين الأمريكية و دراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
كانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي و المحاسبي في بقية دول العالم فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز منظمات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، أما في فرنسا فقد نادت الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.

حفزت هذه الدراسات المفكرين في الوطن العربي، فظهرت عدة دراسات و كتب تشير إلى أهمية الأداء الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية من منظور متعدد(4)

النظريات التى تفسر المسؤولية الإجتماعية

اختلفت الأطر النظرية المفسرة للدور الاجتماعي للمؤسسة من اقتصادي لآخر و من مدرسة إدارية لأخرى و من نظرية لأخرى و لعل أهم تلك النظريات الممهدة للتأصيل العلمي و الشرح الاصطلاحي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

١ النظرية النيوكلاسيكية: ممارسة المسؤولية لفائدة المساهمين و يسمى أيضا نموذج (sharholder)

بالنسبة "لميلتون فريدمان" (Milton Friedman) و اقتصاديو مدرسة شيكاغو، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تمارس إلا من خلال تلك القرارات الموجهة لتحسين المردودية و الربحية لفائدة المساهمين(٨)، و أهم مبدأ تقوم عليه هذه النظرية : تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل أو يكافئ تعظيم الثروة الاجتماعية الجاري خلقها بواسطة المؤسسة(٩).

فالاعتقاد بأن تعظيم قيمة الأسهم هو الذي يخدم الصالح الاجتماعي العريض لأنه يعادل تعظيم القيمة الكلية للمنشأة بواسطة المؤسسة مشتق من نظرية المنشأة التي يتبناها منظروا التمويل و الباحثون القانونيون في الثمانينات و تفهم فيها الشركة بأنها سلسلة مترابطة من العقود، حيث يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن علاقات كل الأطراف المشاركة باستثناء علاقات المساهمين تحكمها عقود تحدد ما يجب أن يفعله كل طرف و ما ينبغي أن يحصل عليه في المقابل و دور المساهمين هو أن يكونوا "المطالب المتبقي" و إذا كانت مطالبات كل المشاركين الآخرين محمية تماما بواسطة العقد وفقا لمنطلق هذه النظرية فان تعظيم ما يتبقى للمساهمين يعادل تعظيم حجم الكعكة كلها(4).

٢ نموذج أصحاب المصالح (Stakeholders):

صاحب المصلحة هو كل طرف داخلي أو خارجي عن المؤسسة و مسؤول عن الإدارة الجيدة لهذه المؤسسة.

نظرية أصحاب المصالح تعتبر المؤسسة نتاج لعلاقات مختلفة بين مجموعة من أصحاب المصالح ليسوا فقط المساهمين، و إنما كل المهتمين بنشاطات و قرارت المؤسسة، و يمكن التمييز بين

النوع الأول من أصحاب المصالح و الذين لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لهم عقد ظاهر مع الشركة: المساهمون، المصارف، العاملون، الزبائن، الموردون.

و النوع الثاني من أصحاب المصالح (أصحاب المصلحة من الدرجة الثانية) أي الثانويون هم الذين لهم علاقة سواء طوعية أو لا مع المنشأة في إطار غير تعاقدي مثل الشركات غير المؤسسات و حماية البيئة(7) ،الجدول التالى يوضح أصحاب المصالح و أهم أهدافهم

جدول رقم (١)

أصحاب المصالح في المؤسسة و أهدافهم

صاحب المصلحة	الأهداف
الإدارة العليا	الحاكمية، ثقافة المؤسسة، الاستراتيجيات، الكفاءة و الأداء.....
المساهمون	الربح، قيمة السهم في البورصة
الزبائن	خصائص المنتوج، نوعية الخدمة، ثقافة الزبون...
الحكومة	أمن المجتمع، السيادة، احترام القوانين، دفع الضرائب
المجتمع المحلي	الآثار البيئية و الاجتماعية، دفع الرسوم، المساهمة المالية...
العمال	الأجر، الأمن الوظيفي، ظروف العمل، الرضا الوظيفي...
الموردون	سعر و حجم الشراء، الاستمرارية، الشراكة...
البنوك	أنظمة الدفع و مرونتها، إمكانية الإقراض..
المستثمرون	معلومات حول السيولة و قابلية السداد...
شركات التأمين	مستوى التعاون مع المؤسسة في مجال التأمينات

جدول رقم (٢)

الفرق بين النموذجين التقليديين

النموذج	Shareholder model	Stakeholder model
هدف النموذج	تعظيم حصة المساهم	توازن المنفعة لكل الأطراف
آلية الرقابة	خارجية	داخلية

٣ من نموذج أصحاب المصالح إلى المسؤولية الاجتماعية:

لنظرية أصحاب المصالح عدة محددات، فهي تعتبر الإطار المختصر و المحدد أو جزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فماذا عن أصحاب المصالح الأخرى التي لم تؤخذ بعين الاعتبار كالأجيال القادمة، ضحايا مرتقبين.....؟ و ماذا عن الأطراف ضعيفة التمثيل، هل يمكن أن نختصر المصلحة العامة في هذه المجموعة فقط؟ هذه الرؤية تسمى بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح.

هذه النظرية قد يكون تطبيقها مناسبا من أجل التصدي للاهتمامات الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة و لكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي للتنمية المستدامة، من هذا المنطلق ظهرت نظرية ظهرت نظرية جديدة التي تأخذ بعين الاعتبار السلع الدولية أي السلع الأساسية التي تضمن استمرار و إنتاجية المجتمعات البشرية مثلا: إدارة النفايات...، باختصار ضمان الشروط الملائمة لحياة المجتمعات البشرية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج و الحفاظ على الموارد العالمية المشتركة، لكنه مع الأسف غير مطبق في نظريات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة (٢)

تعريف المسؤولية الاجتماعية

تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية، نسوق منها ما يلي:

- **عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه(٣).**
- **عرفها (Holmes) هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الاسكان و المواصلات و غيرها (4)**
- **عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم و المجتمع ككل.**
- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة و التي من خلالها تدمج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في صنع القرار و استراتيجيات و**

سياسات و قيم و ثقافة الشركة و العمليات و الأنشطة داخل الشركة بشفافية و محاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات و تستخدم هذه المشاريع تسويقيا لتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها و زيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها و كخطوة هامة و منظمة أصبحت بعض المؤسسات الملتزمة أخلاقيا و اجتماعيا تتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات إلي تتعلق بالبيئة ايزو ١٤٠٠٠ و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA00013 و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة(7)

- تعرف موسوعة ويكيبيديا المسؤولية الاجتماعية بأنها المفهوم الذي تهتم بموجبه الشركات بمصالح المجتمع عن طريق الأخذ في الاعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين و الموظفين و حملة الأسهم و المجتمعات و البيئة و ذلك في كل أوجه عملياتها.
- يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد و يخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية و قوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة.

المنظمة العالمية للمعايرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة ، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الاخلاقي ، احترام القوانين و الادوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة(٥)

وفى نهاية هذا الجزء يمكن وضع تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية ، ويركز هذا التعريف على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير و دائم التطور و هو مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة حيث يوجب على الشركات بجانب البحث عن الثروة و الربح الاهتمام بالبيئة و المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية و المحاسبة، و مراعاة أخلاقيات الأعمال و حقوق الموظفين و العمال، و محاربة الفساد و المنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات الشركات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة و محاولة إيجاد الحلول لديها، و توفير الدعم و المساندة من قبل إداراتها العليا و مجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في

المجتمعات التي تعمل بها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، و تحرص بعض الشركات الكبرى على إصدار و نشر تقرير عن التزامها و تنفيذها لمسؤولياتها الاجتماعية يترافق مع إصدار تقريرها السنوي.

إن مبدأ المسؤولية الاجتماعية يحتم على الشركات احترام حقوق الإنسان في جميع المجالات بما في ذلك حقوق المرأة و الطفل و البيئة، كما تحتم عليها أيضا السعي لدعم المنظمات العاملة في هذا المجال ، و هنا يجب أن نفرق بين دعم العمل الخيري و دعم الأهداف التنموية التي تسعى لتحقيقها منظمات المجتمع المدني، فالعمل الخيري رغم أهميته في رفع المعاناة عن بعض الفئات الاجتماعية لا يحقق التنمية المستدامة . (12) .

و بقدر ما يحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمنظمات و للمجتمعات عموما، فهي تفيد الشركات و تزيد من أرباحها في الوقت نفسه، و هنا لا بد من الإشارة إلى أمرين مهمين و هما أن بعض الشركات تهدف من إعلانها عن التزامها بالمسؤولية الاجتماعية و دعهما لمنظمات المجتمع المدني الى تحسين صورتها في المجتمع و دفعه للتغاضي عن الأضرار التي تسببها في البيئة أو التغاضي عن تعاملاتها غير السوية أو استغلالها لموظفيها و غير ذلك.

كما أن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها و رسالتها التنموية و الاعتراف بوجودها و المساهمة في إنجاح أهدافها وفقا لما خطط له مسبقا، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع و متطلباته الحياتية و المعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية و اجتماعية ذات طابع تنموي.

فالمسؤولية الاجتماعية للشركات يتلخص مفهومها في أن كل منشأة عليها أن تتعامل مع جميع الأطراف من: مساهمين، مستثمرين، موظفين، عملاء، موردين، و المجتمع الذي تعمل في وسطه و البيئة بشكل مسؤول مبني على أسس أخلاقية و مباديء و شفافية تعود على هذه الأطراف بالايجابية، بحيث تحقق النمو و الحفاظ على الحقوق.

الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:

الاتفاق العالمي ليس أداة تنظيمية فهو لا ينظم أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال الشركات، بل أنه يستند إلى المسائلة العامة و الشفافية و المصلحة الذاتية المتنورة للشركات و منظمات

العمل للشروع في إجراءات هامة و تبادلها سعيا إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي

المبادئ العشرة التي يقوم عليها الاتفاق العالمي هي (7) :

- **يتعين على شركات الأعمال دعم و احترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا ضمن نطاق تأثيرها**
- **ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان**
- **يتعين على شركات الأعمال الحفاظ على حرية اختيار العلاقات و الاعتراف الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية**
- **القضاء على كافة أشكال العمل القسري و الجبري**
- **الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال**
- **القضاء على التمييز في الوظائف و المهن**
- **يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة**
- **الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة**
- **التشجيع على تطوير و تعميم تقنيات صديقة للبيئة**
- **يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز و الرشوة**

أهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال:

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية (7) :

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: و يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم و تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق و تعميق حالة الولاء و انتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم و تحسين وضعهم الثقافي و الاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.**
- ***مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة* : و يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة و المتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف**

حماية تلوث الهواء و البيئة البحرية و المزروعات و الأعشاب الطبيعية و تلوث المياه و ما إلى ذلك.

- ***مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع*: و يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات و المساهمات للمؤسسات التعليمية و الثقافية و الرياضية و الخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم و التدريب الاجتماعي و مشاريع التوعية الاجتماعية.**
- ***مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:* و تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج و تكاليف البحث و التطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع و تدريب و تطوير العاملين و غيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات و الخدمات المقدمة إلى المستهلكين.**

و بذلك نكون قد أحطنا بأهم ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية كاصطلاح إداري، و ليكون هذا المبحث أساس لما سيأتي.

دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة لدعم نظام الإدارة البيئية

باعتبار المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة لتفعيل نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال فسنتعرف على الترابطات التي تجمع بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية، الإدارية البيئية،

١ ـ <u>تصميم نظم الإدارة البيئية بالشركات و مؤسسات الأعمال:</u>

يعتبر تصميم نظام الإدارة البيئية اختياريا لمنظمات الأعمال، غي أنه ضروري في حالة تعامل هذه الشركات في مجال التجارة الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها إلى الخارج، و بصفة خاصة من خلال الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية التجارة العالمية حيث تقوم هذه المنظمة بالتنسيق بين دول العالم لأغراض تنظيم عمليات تصدير و استيراد السلع و المنتجات الصناعية و الزراعية و تبادل الخدمات.

- **السياسات البيئية لإدارة الشركة: و هي الرؤى و التطلعات الإدارية تجاه الإدارة البيئية مثل الحد من التلوث البيئي و الالتزام بالمعايير المحلية و الدولية للانبعاثات البيئية و إجراءات العمل.**
- **المراجعة البيئية: تقوم المراجعة البيئية على التحقق من مطابقة الانبعاثات الهوائية و المائية و المخلفات الصلبة للمعدلات و للمعايير الواردة في قانون البيئة المحلي ...**

- **اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة: و يتم اتخاذ تلك الإجراءات البيئية الصحيحة في ضوء ما تسفر عنه المراجعة البيئية من أوجه القصور في نظام الإدارة البيئية المطبق بالشركة.**
- **إعداد تقارير الأداء البيئي: توضح الأنشطة البيئية التي تم انجازها خلال الفترة الماضية من أجل انجاز وظيفة الرقابة و المتابعة البيئية .**

٢- المسؤولية الاجتماعية و السياسة البيئية للمؤسسة

الإدارة العليا في المؤسسة لها دور كبير في تطبيق أسس و معايير الإدارة البيئية، و جعل البيئة هي أولى أسبقيات المؤسسة، و تحقيق التكامل بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية لكل مؤسسة، و الاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية من حيث تحديدها و أسبابها الرئيسية و منعها، و التركيز على التطوير المستمر و التعلم من الأخطاء و طرف منع المشكلات السابقة و التحلي بالمرونة في معالجة المشكلات البيئية.(10)

كذلك فإن العاملين في المؤسسة بكافة تخصصاتهم و مستوياتهم لهم دور كبير في نجاح نظم الإدارة البيئية و لهذا يجب التأكد من تدريب العاملين و تعزيز قدراتهم على تنفيذ مسؤوليتهم البيئية و أن يكونوا على دراية بالآثار البيئية في المؤسسة، و السماح لكل عامل بأن يكون له دور في المقترحات و الأفكار الجيدة التي من شأنها تطوير نظم الإدارة البيئية مع العمل على زيادة مهارات العاملين و تطوير أدائهم.

من أجل كل ما ذكر ، و لكي لا يكون موضوع الالتزام البيئي مجرد شعارات لا حظ لها من التطبيق، فان دمجه كأحد أهم دعائم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتبر حلا مناسبا و يعطيه الإطار التنظيمي المناسب في المؤسسة، فبموجب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة عليها أن تضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديدا لأهداف المؤسسة بغرض تطوير الأداء البيئي لها، يتم هذا أيضا من خلال تحديد نظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقها و اختيار فريق التنفيذ القادر على تحليل القضايا و حلها، و الالتزام بعقد اجتماعات دورية مع تحديد دور كل من المسؤولين و العاملين في المستويات المختلفة.

و بذلك فإن دور المسؤولية الاجتماعية يأتي من حيث أن تبني المؤسسة للالتزام الاجتماعي في رسالتها و رؤيتها الإستراتيجية يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد السياسة

البيئية للمؤسسة و يعتبر الإطار العام الذي من خلال يتم استنباط الأهداف البيئية الكبرى في المؤسسة و تحويلها إلى خطط عملية.

و هذا يسهل إعداد السياسات البيئية بالاعتماد على ما تم تحديده من مظاهر الالتزام الاجتماعي تجاه البيئة، حيث تتم الخطوات التالية (12) :

- **تحديد عناصر بيئة العمل بالنسبة للمنظمة.**
- **تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع معطيات البيئة**
- **وضع الخطوات التنفيذية التي يجب أن تتخذ لرصد و متابعة الأحداث البيئية**
- **تحسين الوضع البيئي للمنظمة.**

٣- المسؤولية الاجتماعية وسيلة لترسيخ ثقافة المنظمة

إن تطوير المفاهيم الإدارة البيئية و الحفاظ عليها و تنميتها يتم وفقا لما تتبناه المؤسسة من ثقافة تنظيمية و هذه الثقافة التنظيمية بدورها لا تكون فعالة إلا إن كانت تراعي كل جوانب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة(الجوانب التجارية و الاجتماعية و البيئية)، كلما كانت ثقافة المنظمة راقية و تعكس احتراما للإنسان و المجتمع و البيئة كلما كان الوضع أمثل سواء للمؤسسة ذاتها أو للمجتمع أو البيئة التي تعمل فيها، و يصبح من الضروري التعريف بهذه الثقافة التنظيمية لكل المستويات الإدارية حتى يسعى جميع من في منظمة الأعمال للعمل بما فيها و تنفيذه. ، أما الجزء من الثقافة التنظيمية و الذي يعنى بالإدارة البيئية فهو يضم المرتكزات التالية(14) :

- **إيجاد الإدراك و اليقين على مستوى القيادة العليا و على مستوى باقي الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة و حمايتها و تنميتها بالسبل المتعدد و التي تتلاءم مع قدرات المنظمة.**
- **إيجاد النظم التي تعمل على تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام المجتمع بأنها منظمة صديقة للبيئة.**
- **وضع الإطار التنظيمي لتحقيق الهدفين السابقين(إقامة إدارة بيئية و تحديد مسؤولياتها و وضع آليات التقييم و المتابعة، الأخذ بعين الاعتبار للأثر البيئي في كل القرارات الإدارية المختلفة).**

الإطار التطبيقي للدراسة

التحليل الإحصائي للبيانات واختبارات الفروض

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) فى إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالى:

- **معامل الثبات.**
- **اختبارات الفروض.**

ويتناول الباحث كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلى:

معامل الثبات:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (ما يسمى بمعامل الاعتمادية) ، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية فى تعميم النتائج (٣).

ويقصد بالثبات دقة القياس أو اتساقه ، فإذا حصل نفس الفرد على نفس الإجابات " أو ما يقرب منها " فى نفس المقياس فى أوقات مختلفة فإنه يمكن القول فى هذه الحالة بأن المقياس على درجة عالية من الثبات وبهذا المعني فإن المقصود بمعامل الثبات للمقياس أن المقياس إذا طبق فى فترات مختلفة فأنه يعطي نفس النتائج

والثبات ضروري للمقياس ولكنه ليس بديلاً عن الصدق . حيث أن الصدق يعني أن النموذج يقيس الهدف الذى صمم من أجله والمقياس الذى يعطينا درجة غير مستقرة أو غير متسقة لا يمكن أن يكون صادقاً . ومن ناحية أخري إذا كانت درجة ثبات المقياس عالية جداً فهذا ليس دليلاً على أن المقياس يقيس ما نريد . ولهذا فإن الانخفاض فى معامل الثبات يحد من درجة الصدق ، ولكن ارتفاع معامل الثبات لا يضمن درجة مرضية من الصدق ، وبمعني أخر فإن وظيفة الثبات هى تحقيق الإجابات التى تمكن من تحقيق الصدق .

وباستعراض الجدول رقم (3) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء سبع أسئلة وكل سؤال يتضمن مجموعة من العناصر، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (.5781) للسؤال الثانى " مجالات المسؤولية الإجتماعية " و (.8326) للسؤال الأول " درجة الإلمام بمفهوم المسؤولية الإجتماعية". وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج .

جدول رقم (3)

معامل الثبات

السؤال	البيــان	معامل الثبات (Alpha)*
الأول	درجة الإلمام بمفهوم المسؤولية الإجتماعية	.8326
الثانى	مجالات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية	.5781
الثالث	الأهداف المتباينة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية	.5862
الرابع	المشاكل المتوقعة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية	.7214
الخامس	درجة الاحتياج إلى تطوير نظم وأساليب متكاملة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى .	.6261
السادس	المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بفاعلية	.7007
السابع	مدى توافرالمقومات اللازمة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بفاعلية	.6988

*المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

اختبارات الفروض:

بعد أن تناول الباحث فى الجزء السابق معامل الثبات فسوف يتناول فى هذا الجزء اختبار فرض الدراسة ، حيث يقوم هذا البحث على أساس اختبار صحة الفرض التالي :

"يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة ممن ينتمون لمستوبات إدارية مختلفة (إدارة عليا – إدارة وسطى – إدارة تنفيذية) بشأن كل عنصر من العناصر التالية " :

- مجالات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية
- أهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال .
- مشاكل التطبيق الفعلى لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.
- المبادئ المطلوبة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية.
- المقومات المطلوبة للتطبيق الفعال لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.

واختبار هذا الفرض يتم من خلال النقاط التالية :

١-<u>الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية :</u>

يعرض جدول رقم (4) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الخاص بالأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية.

جدول رقم (4)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالأهمية النسبية

لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية

مجالات المسؤولية الإجتماعية	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة التنفيذية
المساهمة فى محاربة الفقر	.81	.57	.67
المساهمة فى توفير وتحسين الخدمات الصحية	.80	.45	.67
المساهمة فى مكافحة التلوث البيئى	.92	.57	.81
المساهمة فى حل مشكلة الإسكان	.67	.81	.94
المساهمة حل مشكلة المواصلات	.43	.63	.75
المساهمة فى تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة	.32	.82	.87

***المصدر : نتائج التحليل الإحضائى**

ولاختبار عدم وجود فرق بين أراء عينة الدراسة مصنفه حسب المستوى الإدارى (الإدارة العليا - الإدارة الوسطى - الإدارة التنفيذية) بشأن الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية عند استخدامها (السؤال الثاني)، وتم استخدام اختبار كروسكال وليز. ويعرض جدول رقم (٥) نتائج اختبار كروسكال وليز .

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار كروسكال وليز.

الخاص بالأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية

مجالات المسؤولية الإجتماعية	كروسكال وليز Chi- Square	P- Value	المعنوية
المساهمة فى محاربة الفقر	12.982	.002	معنوى
المساهمة فى توفير وتحسين الخدمات الصحية	4.590	.051	غير معنوى
المساهمة فى مكافحة التلوث البيئى	18.084	.058	غير معنوى
المساهمة فى حل مشكلة الإسكان	6.853	.032	معنوى
المساهمة فى حل مشكلة المواصلات	5.697	.038	معنوى
المساهمةفى تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة	6.693	.035	معنوى

***المصدر: نتائج التحليل الاحصائى**

٢- <u>الأهداف المتباينة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى</u> :

ويعرض جدول رقم (٦) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الخاص بالأهداف المتباينة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى

جدول رقم (٦)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالأهداف

المتباينة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى

أهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة الدنيا
المساهمةفى تحقيق التنمية الإقتصادية	.89	1.00	.50
التنمية المستدامة من خلال العمل المجتمعى	.78	1.18	.52
تحسين الوضع البيئى للمنظمة	.97	.68	.50
تشجيع مبادرات المسؤولية الإجتماعية تجاه البيئة	.73	.93	.50

***المصدر : نتائج التحليل الإحصائى**

وتم استخدام اختبار كروسكال وليز، لاختبار عدم جود فرق بين أراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية لأهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى ، ويعرض جدول رقم (٧) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار كروسكال وليز

الخاص بالأهداف المتباين لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى

أهداف تطبيق مفهوم المسؤلية الإجتماعية فى الواقع	كروسكال وليز	P- Value	المعنوية
المساهمة فى تحقيق التنمية الإقتصادية	6.833	.033	غير معنوى
التنمية المستدامة من خلال العمل المجتمعى	8.034	018	معنوى
تحسين الوضع البيئى للمنظمة	14.085	.001	معنوى
تشجيع مبادرات المسؤولية الإجتماعية تجاه البيئة	19.274	.000	معنوى

***المصدر: نتائج التحليل الاحصائى.**

٣- المشاكل المتوقعة عند تطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى :

يعرض جدول رقم (٨) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الخاص بالمشاكل المتوقعة عند تطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى .

جدول رقم (٨)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالمشاكل المتوقعة

عند التطبيق الفعلى لأنشطة المسؤولية الإجتماعية

مشاكل التطبيق الفعلى لأنشطة المسؤولية الإجتماعية	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة الدنيا
صعوبة فهم هذه التطبيقات بسبب طبيعتها المعقدة	.86	.81	.94
عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها	.84	.93	.50
صعوبة تحديد المصروفات والإيرادات المرتبطة بها	.73	.54	.94
عدم وجود الوعي الكافى لدى العديد من المسؤولين تجاه هذه االتطبيقات ومشاكل استخدامها	.59	1.06	.40

وقد تم استخدام اختبار كروسكال وليز، وذلك لاختبار مدى وجود فرق بين أراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمشاكل المتوقعة لاستخدام تطبيقات المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملي ، ويعرض جدول رقم (٩) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٩) نتائج اختبار كروسكال وليز

الخاص بالمشاكل المتوقعة عند التطبيق الفعلى لأنشطة المسؤولية الإجتماعية

مشاكل التطبيق الفعلى لأنشطة المسؤولية الإجتماعية	كروسكال وليز	P- Value	المعنوية
صعوبة فهم هذه التطبيقات بسبب طبيعتها المعقدة	9.418	.009	معنوى
عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها	10.686	.005	معنوى
صعوبة تحديد المصروفات والإيرادات المرتبطة بها	14.991	.001	معنوى
عدم وجود الوعي الكافى لدى العديد من المسؤلين تجاه هذه التطبيقات ومشاكل استخدامها	23.759	.000	معنوى

٤- <u>المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية</u> :

يعرض جدول رقم (١٠) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الخاص بالمبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية

جدول رقم(١٠)

نتائج الانحراف المعياري الخاص بالمبادئ

التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية .

مبادئ تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة الدنيا
التحديد الواضح لأهداف التعامل فى كل مجال من المجالات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية	.55	.34	.40
العمل فى إطار من الشفافية والمحاسبة	.57	.34	.40
تكيف سياسات توظيف الموارد البشرية مع متطلبات التطبيق الفعلى لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية .	.49	.62	.40
قياس النتائج الإجتماعية والبيئية لتطبيق هذه المجالات بصفة منتظمة وتفصيلية	.38	.51	.50
مراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق المواطنين	.92	.60	.40
مراعاة مبادئ المنافسة الشريفة	.51	.48	.40
إتخاذ الإجراءات البيئية التصحيحية بناء على المراجعة المستمرة للسياسات البيئية المستخدمة	.38	.40	.50
إعداد تقارير الآداء البيئى بصورة دورية ، وإرسالها إلى كافة الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة	.49	.57	.40
تصميم نظم الإدارة البيئية التى تناسب طبيعة المؤسسات وطبيعة المجالات المخنلفة للمسؤولية الإجتماعية	.37	.80	.50
وضع الخطوات التنفيذية التى يجب أن تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية المحيطة بالمؤسسة وآليات التعامل مع هذه الإحداث	.62	.48	.40

***المصدر : نتائج التحليل الإحصائى**

وقد تم استخدام اختبار كروسكال وليز، وذلك لاختبار مدى وجود فرق بين أراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمبادئ التى يجب أخذها فى الإعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية . ويعرض جدول رقم (١١) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (١١)
نتائج اختبار كروسكال وليز.
الخاص بالمبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية

مبادئ تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية	كروسكال وليز	P- Value	المعنوية
التحديد الواضح لأهداف التعامل فى كل مجال من المجالات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية	11.980	.053	غير معنوى
العمل فى إطار من الشفافية والمحاسبة	7.420	.054	غير معنوى
تكيف سياسات توظيف الموارد البشرية مع متطلبات التطبيق الفعلى لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية	10.428	.051	غير معنوى
قياس النتائج الإجتماعية والبيئية لتطبيق هذه المجالات بصفة منتظمة وتفصيلية	10.345	.006	معنوى
مراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق المواطنين	5.239	.013	معنوى
مراعاة مبادئ المنافسة الشريفة	4.407	.110	معنوى
إتخاذ الإجراءات البيئية التصحيحية بناء على المراجعة المستمرة للسياسات البيئية المستخدمة	3.404	.007	معنوى
إعداد تقارير الآداء البيئى بصورة دورية ، وإرسالها إلى كافة الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة	4.504	.006	معنوى
تصميم نظم الإدارة البيئية التى تناسب طبيعة المؤسسات وطبيعة المجالات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية	6.406	.012	معنوى
وضع الخطوات التنفيذية التى يجب أن تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية المحيطة بالمؤسسة وآليات التعامل مع هذه الإحداث	8.604	.008	معنوى

*المصدر : نتائج التحليل الإحصائى

٥-المقومات اللازمة لتطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية بفاعلية :

يعرض جدول رقم (١٢) الانحراف المعياري لبيانات السؤال الخاص بالمقومات اللازمة لتطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية بفاعلية .

جدول رقم (١٠)
نتائج الانحراف المعياري الخاص بالمقومات اللازمة
لتطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية بفاعلية .

مقومات تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة الدنيا
التحديد الواضح لعناصر بيئة العمل الخاصة بالمنظمة	.55	.34	.40
تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع متطلبات البيئة ممايسهل من القيام بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه هذة البيئة	.57	.34	.40
وضع الخطوات التنفيذية التى يجب أن تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية المحيطة ، ممايسهل على المنظمة وضع البدائل الإجتماعية للتعامل معها .	.49	.62	.40
تحسين الوضع البيئي للمنظمة،وتحديد اولويات المجالات المختلفة المسؤولية الإجتماعية	.38	.51	.50
وجود الإدراك واليقين على مستوى الإدارة العليا ، وعلى مستوى باقى الأفراد والإدارات فى المنطمة على أهمية الدور الإجتماعى للمنظمة تجاه البيئة بما يتفق مع قدرات تلك المنظمة .	.92	.60	.40
إيجاد النظم التى تعمل على تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام المجتمع ، بشأن القيام بمسؤوليتها الإجتماعية والتفاعل مع متطلبات البيئة .	.51	.48	.40
وضع الإطار التنظيمى لتحقيق أهداف المنظمة من ممارسة دورها الإجتماعى تجاه البيئة .	.38	.40	.50
توفير الإدارة العليا للمنظمة للدعم البشرى والمالى والمادى ، لتمكين المنظمة من القيام بدوره الإجتماعى .	.49	.57	.40

***المصدر : نتائج التحليل الإحصائى**

وقد تم استخدام اختبار كروسكال وليز، وذلك لاختبار مدى وجود فرق بين أراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمقومات اللازمة لتطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية بفاعلية . ويعرض جدول رقم (١٣) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (١٣)
نتائج اختبار كروسكال وليز.
الخاص بالمقومات اللازمة لتطبيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية بفاعلية

مقومات تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية	كروسكال وليز	P- Value	المعنوية
التحديد الواضح لعناصر بيئة العمل الخاصة بالمنظمة	11.980	.053	غير معنوى
تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع متطلبات البيئة ممايسهل من القيام بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه هذة البيئة	7.420	.054	غير معنوى
وضع الخطوات التنفيذية التى يجب أن تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية المحيطة ، ممايسهل على المنظمة وضع البدائل الإجتماعية للتعامل معها	10.428	.051	غير معنوى
تحسين الوضع البيئي للمنظمة،وتحديد اولويات المجالات المختلفة المسؤولية الإجتماعية	10.345	.006	معنوى
وجود الإدراك واليقين على مستوى الإدارة العليا ، وعلى مستوى باقى الأفراد والإدارات فى المنطمة على أهمية الدور الإجتماعى للمنظمة تجاه البيئة بما يتفق مع قدرات تلك المنظمة .	5.239	.013	معنوى
إيجاد النظم التى تعمل على تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام المجتمع ، بشأن القيام بمسؤوليتها الإجتماعية والتفاعل مع متطلبات البيئة	4.407	.110	معنوى
وضع الإطار التنظيمى لتحقيق أهداف المنظمة من ممارسة دورها الإجتماعى تجاه البيئة .	3.404	.007	معنوى
توفير الإدارة العليا للمنظمة للدعم البشرى والمالى والمادى ، لتمكين المنظمة من القيام بدوره الإجتماعى	4.504	.006	معنوى

*المصدر : نتائج التحليل الإحصائى .

ويتضح من نتائج التحليل السابقة لكل متغيرات الدراسة معنوية معظم العناصر عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن القيم المحسوبة أقل من الجدولية لمعظم تلك المتغيرات ، حيث أن الإرتباط المعنوى هو الشكل السائد لهذة العلاقات ، بإستثناء حالات نادرة جدا كان الإرتباط غير معنوى ، ونظراً لأن إثبات صحة الفرض يعتمد على قياس معنوية الفروق فى البنود التى تقيس صحته ، ونظراً لأنه تم تحديد معنوية الفروق من خلال مقارنة العناصر التى بها فروق معنوية مع التى لا يوجد بها فروق معنوية والأخذ بالأكثر.

وبناء على ذلك " فقد اتضح من خلال التحليل السابق صحة الفرض الاساسى للدراسة ".

والذى ينص على :

"يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة ممن ينتمون لمستوبات إدارية مختلفة (إدارة عليا – إدارة وسطى – إدارة تنفيذية) بشأن كل عنصر من العناصر التالية " :

- **مجالات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية**
- **أهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال .**
- **مشاكل التطبيق الفعلى لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.**
- **المبادئ المطلوبة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية.**
- **المقومات المطلوبة للتطبيق الفعال لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.**

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

تناول هذا البحث التعرف على آليات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية البيئية، وتحديد المشاكل المرتبطة بها عند تطبيقها فى الواقع العملى ، وتحديد المبادئ والمقومات الأساسية لتطبيقها فى الواقع العملي بكفاءة .

- **ولتحقيق ذلك فقد قام الباحث من خلال الدراسة الميدانية بتصميم قائمة استقصاء تحتوي على مجموعة من الأسئلة ، والتى تم من خلال التعرف على مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ، ومبادئ ومقومات تطبيقها ، وتناولت قائمة الاستقصاء النقاط التالية :**

١- درجة الإلمام بمفهوم المسؤولية الإجتماعية .

٢- مجالات تطبيق مفهوم المسؤلية الإجتماعية .

٣- الأهداف المتباينة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية .

٤- المشاكل المتوقعة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية .

٥- درجة الإحتياج إلى تطوير نظم وأساليب متكاملة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى .

٦- المبادئ التى يجب أخذها فى الاعتبار لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بفاعلية .

٧- مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بفاعلية.

*** وتحقيقاً لما سبق فقد قام الباحث بوضع فرض أساسي لهذا البحث وهو :**

"يوجد اختلاف معنوي بين أفراد عينة الدراسة ممن ينتمون لمستويات إدارية مختلفة (الإدارة العليا – الإدارة الوسطى – الإدارة الدنيا) بشأن كل عنصر من العناصر التالية ":

- مجالات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية

- أهداف تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال .

– مشاكل التطبيق الفعلى لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.

- المبادئ المطلوبة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية .

- المقومات المطلوبة للتطبيق الفعال لمفهوم المسؤولية الإجتماعية.

*** وباختبار هذا الفرض إحصائياً فقد ثبت صحته حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي لكل متغيرات الدراسة معنوية معظم العناصر عند مستوى معنوية 5% حيث أن القيم المحسوبة أقل من الجدولية لمعظم تلك المتغيرات ، حيث أن الإرتباط المعنوى هو الشكل السائد لهذة العلاقات ، بإستثناء حالات نادرة جدا كان الإرتباط غير معنوى ، ونظراً لأن إثبات صحة الفرض يعتمد على قياس معنوية الفروق فى البنود التى تقيس صحته ، ونظراً لأنه تم تحديد معنوية الفروق من خلال مقارنة العناصر التى بها فروق معنوية مع التى لا يوجد بها فروق معنوية والأخذ بالأكثر.**

<u>وبناء على ذلك " فقد اتضح من خلال التحليل السابق صحة الفرض الاساسى للدراسة</u> ".

- **وإلى جانب النتائج السابقة التى تتعلق باختبار فروض الدراسة ، فقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :**

١- عدم التطبيق الفعلي لمفهوم المسؤولية الإجتماعية لتحقيق التنمية البيئية ، وإن كانت هناك نسبة ضئيلة من هذه المفاهيم تطبق ولكن تحت مسميات أخري مثل أخلاقيات الأعمال أوأخلاقيات المهنة أوالمسؤولية القانونية لمنشآت الأعمال .

٢- عدم وجود الإلمام الكافي بمفاهيم المسؤولية الإجتماعية من جانب العديد من المسؤولين بالقطاع محل الدراسة .

٣- مناداة معظم أفراد عينة الدراسة بضرورة الإسراع بوضع قواعد قانونية تلزم منشآت الأعمال بتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى .

٤- عدم توافر مقومات تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى بفاعلية ، سواء كانت تلك المقومات مادية أو بشرية أومالية أو تشريعية .

٥- إن التحديات التى تواجه منشأت الأعمال، بما فيها القطاع محل الدراسة من المتوقع أن يزداد تأثيرها بصورة كبيرة فى المستقبل مما يفرض على تلك المؤسسات ضرورة البحث عن آليات جديدة للتعامل مع تلك التحديات ، وبذلك يصبح من الضروري أن تقوم تلك الشركات والمؤسسات بتطوير الهياكل الداخلية وإعداد الترتيبات اللازمة لتطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية بنجاح .

٦- من الضرورى الأخذ فى الإعتبار التجارب الناجحة والمتميزة للشركات التى مارست مفهوم المسؤولية الإجتماعية ، وتوفير المناخ المناسب لتكرار هذه التجارب فى معظم منشأت الأعمال ، ممايساهم فى تحقيق التنمية البيئية .

ثانياً : التوصيات :

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها ، قام الباحث بوضع مجموعة من التوصيات ، وذلك على النحو التالي :

١- التطبيق الشامل لمفهوم المسؤولية الإجتماعية فى منشآت الأعمال ، المصرية كوسيلة لمواجهة التحديات والمخاطر البيئية المحيطة ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار تجارب المنشآت التى طبقت هذه الأساليب .

٢- ضرورة إقتناع الإدارة العليا لمنشآت الاعمال بالدورالهام لقيام تلك المنشآت بدورها الإجتماعى ، وضرورة الإسراع فى توافر المقومات المادية والمالية والتشريعية والبشرية والمحاسبية اللازمة لهذا التطبيق .

٣- الأخذ فى الاعتبار علاج المشاكل الإدارية التى تواجه منشآت الأعمال التى طبقت هذه المفاهيم ، وذلك من خلال ما يلي :

أ- ضرورة فهم قضية المسؤولية الإجتماعية ، وكيفية تطبيقها .

ب- الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها وبإدارتها وآليات تنفيذها.

جـ- تحديد المصروفات والإيرادات الخاصة بها ، مع الأخذ فى الإعتبارمفهوم العائد الإجتماعى لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية.

د- وجود الوعي العلمى والإدارى الكافي لدى المسؤولين بكافة المستويات الإدارية بمنشآت الأعمال ، نحو مجالات تطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية ومعوقات تطبيقية .

٤- الأخذ فى الاعتبار علاج المشاكل القانونية التى تواجه منشآت الأعمال التى طبقت مفهوم المسؤولية الإجتماعية ، وذلك من خلال ما يلي :

أ- وجود معايير قانونية مهنية صادرة عن هيئات علمية مهنية دولية توضح كيفية المعالجة القانونية للتطبيق الفعلى لمفهوم المسؤولية الإجتماعية .

ب- وجود تشريعات قانونية قياسية وواضحة على نطاق المجنمع ككل .

جـ- وجود مستوي مناسب ومعقول من الإفصاح الكامل عن المعلومات الخاصة بمجالات تطبيق المسؤولية الإجتماعية ، وكذلك الوضوح والشفافية المتعلقة بعملية الإفصاح .

٥- تطوير نظم وأساليب متكاملة لتطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بكفاءة ، وتشمل تلك الأساليب :

أ- إنشاء قاعدة بيانات لهذه التطبيقات على مستوى كل الممارسات وكل المنشآت .

ب- إعداد مؤشرات تقييم آداء للجهات التى تطبق هذة المفاهيم على أرض الواقع .

ج- إعداد تنبؤات مالية وإجتماعية عن التطور فى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للفترات المقبلة .

د- المراجعة الدورية لتقارير آداء منشآت الأعمال لدورها الإجتماعى .

٦- ضرورة توافر مجموعة من المبادئ والمقومات اللازمة لتطبيق مفاهيم المسؤولية الإجتماعية فى الواقع العملى ، وتشمل تلك المبادئ :

أ- التحديد الواضح لأهداف تطبيق المفاهيم المختلفة للمسؤولية الإجتماعية .

ب- تكيف سياسات توظيف الموارد البشرية مع ظروف المنظمة والمجالات التى تخدمها فى مجال المسؤولية الإجتماعية .

جـ- قياس النتائج المباشرة وغير المباشرة ، وذلك على مستوى المنظمات والمجتمع نتيجة تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية بصفة منتظمة وتفصيلية .

د- وضع سياسات قصيرة وطويلة الأجل ، لتطوير آليات التعامل مع الظروف البيئية حسب المتغيرات البيئية المحيطة بمنشآت الأعمال .

المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

١.خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.

٢.طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المباديء، التجارب) ، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.

3 –د/عبد الجبار توفيق ، التحليل الإحصائي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية ، الطرق اللامعلمية (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٨٥) .

4.نادية حمدي صلاح، الإدارة البيئية(المباديء و الممارسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

المداخلات في الملتقيات العلمية:

٥.د.أحمد فرغلي حسن، البيئة و التنمية المستدامة : الإطار المعرفي و التقييم المحاسبي، مداخلة في مؤتمر علمي.

٦.د.حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

٧.د.طاهر محسن منصور الغالبي و د.صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية.

المراجع الأجنبية:

8- Ashworth, D., and Meglino, B., Organizational Climate and Employee Performance, The Mid-Atlantic Journal of Business, Vol. 21, No. 1, Winter, 1983..

9- Eden, D., Avolio, B., Shamir, B., Impact of Transformational Leadership on Follower Development and Performance: A Field

Experiment, Academy of Management Journal, Vol.45, 2002, PP.735-744.

10- Edward, L., The Role of Information Technology in Quality Management Implementation and Its Impact on Organizational Performance, PhD Thesis, University of Capella, USA, 2007.

11- Freguson, K., Human Resources Management Systems and Firm Performance, PhD Thesis, University of Louisville, USA, 2006.

12- Larwood, D., Home Healty Care Quality Improvement: Its Relationship to Organizational Culture and Its Effect on Employee Satisfaction and Organizational Performance, PhD Thesis, University of Maryland, USA, 2006.

13- Lu, Y., Information Technology, Uncertainty and Organizational Performance, Development of Measures and Empirical Examination, PhD Thesis, University of Wisconsin, USA, 2006.

14- Mallak, L., and Kurstedt, H., Understanding and UsingThe Responsibility Ethiqus Of Multinational Empowerment to Change Organizational Culture. Industrial Management, November/December, 1996, PP.8-10.